TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.3/L.1
23 January 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية
الدورة الأولى
جنيف، ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
البند ٧ من جدول الأعمال

مشروع تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها الأولى

(٢٠-٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧)

المقررة: السيدة هـ. بوث دي جيوفاني (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

المقدمة والبند ٣ من جدول الأعمال

المتحدثون:
الأمين العام للأونكتاد
مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع
المغرب (عن المجموعة الأفريقية)
جامايكا (عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي)
الفلبين (عن المجموعة الآسيوية والصين)
هولندا (عن الاتحاد الأوروبي)
تايلند
تركيا
كوبا
مصر
الاتحاد الروسي
بولندا
هنغاريا
صندوق النقد الدولي
مركز التجارة الدولية
بلغاريا

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته. وترسل طلبات إدخال التعديلات - باللغة الإنكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E. 8104
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5656 or 5655

مقدمـــة

١- عـُقدت الدورة الأولى للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وعقدت اللجنة خلال هذه الدورة ... جلسات عامة (الجلسات الأولى إلى ....) و... جلسات غير رسمية.

البيان الافتتاحي

٢- قال **الأمين العام للأونكتاد** إنه يجب أن يُنظر إلى عمل اللجنة في ضوء الدور الرئيسي لتنمية المشاريع في عملية التنمية في اقتصاد عالمي يقوده أكثر فأكثر القطاع الخاص، وإن النهج البراغماتي الذي اتبعه الأونكتاد في تنمية المشاريع يتصف بعدة سمات متميزة، إحداها أنه لا يُنظر إلى الشركات بوصفها جهات فاعلة منعزلة وإنما بوصفها عناصر لنظام شامل يشمل الأسواق والحكومات على السواء. وقد يختلف دور كل من الفئتين بين بلد وآخر وعبر الزمن في أي بلد معين. وفي هذا السياق، ينبغي أن تُبحث في كل حالة الشروط التي تتيح للشركات والأسواق والحكومات المساهمة على أفضل نحو في الأنشطة الاقتصادية.

٣- ومن السمات الأخرى النهج الكلي لتنمية المشاريع. فهناك حاجة إلى نهج "نُظمي" لتنمية المشاريع، يتناول تعدد وتفاعل العوامل التي يقوم عليها نمو المشاريع وقدرتها التنافسية على المستويين المحلي والدولي على السواء. وتشتمل المنافسة فيما بين المؤسسات، بصورة متزايدة، على منافسة فيما بين النُظم الوطنية قوامها وضع سياسات سليمة، وتوفير خدمات إسناد ومؤسسات دعم، والابتكار، والتعاون فيما بين الشركات، وإقامة علاقات بين الحكومة ودوائر الأعمال. وعلى هذا، شدّد على ضرورة ايجاد بيئة سياسات متماسكة تربط سياسات الاقتصاد الكلي بالسياسات القطاعية، بما في ذلك توقيت سياسات التحرير وتسلسلها، مع بذل جهود على مستوى الشركات لزيادة القدرة على التوريد وتحقيق القدرة على المنافسة والمحافظة عليها. وهكذا يمكن النظر إلى الدولة على أنها تقوم بدور الحفاز والميسّر في ايجاد مؤسسات فعالة وبيئة مواتية وثقافة مشاريع تفضي إلى تعزيز روح المبادرة والابتكار والتعاون فيما بين الشركات.

٤- وفيما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال، شدّد على أن إزالة الحواجز الناشئة عن خدمات غير مناسبة داعمة للتجارة تتصف، في سياق التحرير والعولمة الحالي، ببالغ الأهمية لبقاء الكثير من الكيانات الضعيفة على قيد الحياة في الاقتصاد الدولي. وأضاف قائلاً إن تحسين الكفاءة في التجارة أمر حيوي للتجار في البلدان النامية وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي هذا الصدد، يقوم الأونكتاد بدور تحليلي وتنفيذي رائد في ميادين مثل تيسير التجارة، وأتمتة الجمارك، وتحديث النقل.

٥- ومضى قائلاً إن الأونكتاد الثامن قد أيّد اتباع نهج موحد في برنامج الكفاءة في التجارة. وقد أتاح العنصر المتعلق بالتحليل وبالسياسات في هذا البرنامج تحديد وصياغة أكثر من ٥٠٠ تدبير عملي أُلحقت بإعلان كولومبوس لعام ١٩٩٤ بشأن الكفاءة في التجارة ومن شأنها، إذا ما نُفّذت، أن تقلل إلى حد كبير من كلفة المعاملات التجارية الدولية وأن تعزز اشتراك صِغار الكيانات الاقتصادية في التجارة الدولية. وقد نفخ الأونكتاد التاسع قوة جديدة في الكفاءة في التجارة، كما يتضح ذلك في توحيد أنشطته "التقليدية" وعمله في قطاعات النقل والتمويل والتأمين. وقال إنه يتوقع أن يساهم عمل اللجنة مساهمة ذات شأن في

تنفيذ تدابير الكفاءة في التجارة، مما يُفضي إلى تحقيق تحسين حقيقي وقابل للقياس في الظروف التي تتنافس في ظلها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومشاريع البلدان النامية في التجارة الدولية.

٦- وقال إن النهج الذي اعتمده الأونكتاد فيما يتعلق بالكفاءة في التجارة يقوم على افتراض أن ثورة المعلومات، التي تعيد الآن تحديد طريقة إنشاء القيمة وتوزيعها، تزيد من إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الاستراتيجية وتتيح إجراء تحسينات مذهلة في الانتاجية، حتى في البيئات التي تتصف بندرة في رأس المال والتكنولوجيا. بيد أنه يجب توعية راسمي القرارات في القطاعات العامة في البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية بهذه الامكانيات الجديدة. وستعرض الأمانة، أثناء الدورة، بعض آخر التطورات في ميدان الخدمات الداعمة للتجارة. وسيتطلب تطبيق هذه الحلول الجديدة في الواقع العملي بدء ودعم عمليات اصلاح في البلدان النامية.

٧- وأضاف قائلاً إنه يتوقع أن يتيح عمل اللجنة واجتماع الخبراء الذي ستعقده تفاعل الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمستعملين النهائيين للخدمات الداعمة للتجارة، مما يساهم في خلق قوة دافعة للإصلاح ويساعد على تعبئة الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاعين العام والخاص.

الفصل الأول

المشاريع: القضايا المتعلقة بوضع استراتيجية لتنمية المشاريع

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٨- كانت معروضة على اللجنة، للنظر في هذا البند، الوثيقة التالية:

"تغيُّر طبيعة المشاريع والمنافسة، وآثاره على وضع استراتيجية لتنمية المشاريع" (TD/B/COM.3/2).

٩- واستمعت اللجنة أيضاً، لإثراء نظرها في هذا الموضوع، إلى عروض أفرقة خبراء حول الموضوعين التاليين*:

"التجارب القطرية في تنمية المشاريع"؛

"بناء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الابتكارية في الأسواق التنافسية - تجربة مشروع EMPRETEC".

١٠- عرض مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع هذا البند فقال إن الوثيقة TD/B/COM.3/2 تتضمن اقتراحاً بوضع برنامج عمل مدته ثلاث سنوات يهدف إلى تحديد أدوات تشخيص ومبادئ توجيهية لمساعدة البلدان على تحليل مختلف العناصر المترابطة التي يمكن أن تساعد على صوغ استراتيجيات وطنية لتنمية المشاريع. وتشمل العملية أيضاً التحليل المنهجي لـ "أفضل الممارسات" من خلال عدة أمور من بينها عمليات تبادل الخبرات. وعلى الرغم من أنه سيتم جمع وتلخيص النتائج في السنة الأخيرة من عمل اللجنة، فإنه يتوقع أن يتم خلال الفترة الفاصلة انتاج عدد من المنتجات الوسيطة.

١١- وقال إن الوثيقة تُحلِّل الديناميات الجديدة لتنمية المشاريع والمنافسة، وتؤكد أهمية بناء القدرات التكنولوجية والابتكار في المحافظة على القدرة التنافسية وتؤكد التنوع فيما بين الشركات والنظم الوطنية.

١٢- وفيما يتعلق بفكرة وضع استراتيجية لتنمية المشاريع، قال إن وضع استراتيجية يعني وضع رؤية للمستقبل، وإن امكانية بناء التزام ستتعزز باستراتيجيات مصمَّمة لتحديد سلسلة من الأهداف واختيار أولويات فيما بينها من أجل توفير ارشادات لمقرري السياسات. وإن أفضل الاستراتيجيات تسلِّم صراحةً بالطابع "المشروط" للتفكير الاستراتيجي وتشتمل على عملية تفاعلية تتطلب حواراً مستمراً فيما بين

---

* للاطلاع على أعضاء أفرقة الخبراء، انظر المرفق ... .

الجهات الفاعلة الرئيسية من أجل تكييف الاستراتيجيات مع الظروف الداخلية والخارجية المتغيرة. وفيما يتعلق بقدرة المشاريع على المنافسة، أصبح من الشائع اليوم أن يسمع المرء أن على الشركة أن تتعلم كيف تتعلم من أجل تكييف نفسها مع البيئة التنافسية المتغيرة. ويمكن أن ينطبق ذلك أيضاً على الدولة.

١٣- وقال إنه يمكن التشديد على عنصرين في أية استراتيجية لتنمية المشاريع. أولاً، إن المحافظة على القدرة التنافسية للشركات تشمل تعزيز انتاجيتها وقدرتها على الابتكار، فضلاً عن تعزيز المؤسسات الداعمة والبنية التحتية المادية والروابط مع الموردين والزبائن، والجامعات، ومؤسسات البحوث، ومراكز الانتاجية، وحشد من الجهات الفاعلة الأخرى. ويُشار إلى هذا في بعض الأحيان بوصفه نظام ابتكار وطني، وهذا النظام هام بشكل خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ثانياً، يجب التسليم بالطابع الكلي والتفاعلي لعملية تنمية المشاريع، إلى جانب أهمية تماسك السياسات على مستويي الاقتصاد الكلي والجزئي، ويلزم تطبيق مثل هذا المنظور الكلي في برنامج عمل الأونكتاد المعني باستراتيجية تنمية المشاريع والذي يستغرق ثلاث سنوات، وذلك في معالجة أي عنصر محدد في استراتيجية لتنمية المشاريع.

١٤- وقال إن الأونكتاد يسعى، في عمله المتعلق باستراتيجية تنمية المشاريع، إلى إقامة تعاون أوثق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة العمل الدولية، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة. وقد أنشئت للتو فرقة عمل مشتركة بين أمانتي الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأوروبا معنية بالقضايا المتصلة بالمشاريع في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٥- وقال المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (المغرب) إن قوى العولمة والتحرير قد غيّرت إطار المنافسة الدولة تغييراً عميقاً. وقد خلق التقدم التكنولوجي السريع ثورة في العلاقات بين الشركات وبين الشركات والجهات الفاعلة الأخرى في عملية التنمية. وأضاف قائلاً إن البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، تواجه خطر التهميش في التجارة الدولية. وفي الوقت الذي تنشغل فيه المشاريع في البلدان الأخرى بزيادة انتاجيتها وقدرتها على المنافسة، ما زال معظم البلدان الأفريقية يحاول أن يعبئ، على الصعيد المحلي وفي الخارج، الموارد لاكتساب القدرة على الانتاج والتصدير. ولا يمكن أن تنجح هذه البلدان إلا بمساندة الدعم الدولي.

١٦- وأضاف قائلاً إن الوثيقة TD/B/COM.3/2 وإن كانت تتصف بنوعية تحليلية عالية وتتضمن فيضاً من المعلومات، تركّز من جانب واحد على العوامل الوطنية التي تعوق تنمية المشاريع. ولئن كانت هذه العوامل الوطنية هامة بلا شك، فإنه لا يمكن رسم صورة كاملة عن تنمية المشاريع إذا تم تجاهل العوامل الدولية. فالوصول إلى الأسواق، مثلاً، عامل هام. ومن شأن الحد من الحواجز التجارية والحواجز التقنية وغير ذلك من أشكال الحمائية أن يعزز المنافسة وأن يُسهم في تنمية المشاريع.

١٧- ومضى قائلاً إن التعاون الدولي عامل حاسم أيضاً في تنمية المشاريع وينبغي أن يتناول تنمية التكنولوجيا ونقلها، فضلاً عن توفير المساعدة المالية من أجل الارتقاء بمستوى المشاريع التي تتأثر ببرامج التحرير والتكييف. وعلاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ ترتيبات لتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في إطار برامج التكييف الهيكلي.

١٨- وأضاف قائلاً إن التعاون الإقليمي والأقاليمي لزيادة قدرة المشاريع والبلدان على المنافسة يجب أن يضطلع بدور هام في تنمية المشاريع، كما تم التأكيد في الأونكتاد التاسع. ودعا المؤسسات الدولية وحكومات البلدان المتقدمة إلى المساعدة في هذه المساعي.

١٩- وشدّد أخيراً على أهمية القطاع غير الرسمي في أفريقيا، وهو قطاع يشكل وسيلة بقاء لقسم كبير من سكان المدن ولكنه لا يستطيع أن يستمر في شكله الحالي لحرمانه من الحصول على التمويل والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة. ومن شأن التعاون الدولي عامة، وأنشطة الأونكتاد خاصة، الإسهام إلى حد كبير في مساعدة مشاريع القطاع غير الرسمي على الارتقاء إلى القطاع الرسمي.

٢٠- وقالت المتحدثة باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي (جامايكا) إن التغييرات السريعة التي تحدث في الممارسات التجارية يمكن أن تضر بالعديد من المشاريع، ولا سيّما في البلدان النامية. وبهذا الصدد، تحتاج القضايا الرئيسية المحددة في الوثيقة TD/B/COM.3/2، مثل توفير البيئة الاقتصادية الكلية لتنمية المشاريع، الى مزيد من البحث المتعمق. وتوجد أيضا حاجة الى تحسين البيئة الدولية، خاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والوصول الى الأسواق، من أجل تنمية المشاريع ونموها والتوسع فيها. وقالت إنها على ثقة من أن الخبراء سيساهمون في مداولات اللجنة؛ وينبغي أن تؤخذ في الحسبان النتائج التي توصلت اليها هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية السابقة، بما في ذلك النتائج التي توصل اليها الفريق العامل المخصص المعني بدور المشاريع في التنمية.

٢١- وفي معرض الاشارة الى الوثيقة TD/B/COM.3/3 المدرجة في إطار البند ٤ من جدول الأعمال، لاحظت أن هذا الجانب من جوانب عمل الأونكتاد هو جانب عملي وذو صلة بالموضوع بوجه خاص. ذلك أن المساعدة التقنية هي عنصر أساسي من عناصر العمل، وأن التعاون المشار اليه فيما بين المؤسسات هو أمر جدير بالتقدير ويحتاج الى التشجيع.

٢٢- وأخيرا، أكدت على الحاجة الى عقد اجتماعات لأفرقة الخبراء من شأنها أن تسهم في الأعمال الأخرى للّجنة.

٢٣- وقال المتحدث باسم المجموعة الآسيوية والصين (الفلبين) إنه على الرغم من كون العولمة وتحرير التجارة قد أثّرا على جميع المشاريع، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي الأكثر تعرّضا للتأثر بنتائجها السلبية الممكن حدوثها. ولا يزال يتعين على المشاريع أن تتمسك بالفرص التي قد تخلقها جولة أوروغواي؛ وقد أدت المنافسة الأجنبية بالفعل الى القضاء على العديد من المشاريع، ولا سيّما المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم. فإذا أريد للأونكتاد أن يمنع زيادة تهميش البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، من خلال دعم تنمية المشاريع، فيتعين على البلدان الأعضاء أن تعمل بعزم. غير أن الظروف تختلف من بلد الى آخر ومن مشروع الى آخر، وربما كان السعي الى وضع استراتيجية مفردة ونهائية أمرا غير ذي جدوى.

٢٤- ويجب ألا تقتصر استراتيجية تنمية المشاريع على مستوى الشركات وحده. فلا يزال على الدولة دور مهم تؤديه في مجال تنمية المشاريع، خاصة من خلال توفير بيئة تمكينية للسياسات وإتاحة الهياكل الأساسية اللازمة. ويعتبر بدء أو مواصلة الحوار بين الحكومة والمشاريع تدبيرا مهما يساعد على نمو

المشاريع. وأكد أيضا على الحاجة الى بذل الجهود على الصعيد الدولي لصياغة استراتيجيات لتنمية المشاريع، ويمكن للأونكتاد أن يكون في طليعة هذه الجهود، من حيث الصياغة ومن حيث التنفيذ، على حد سواء. وبهذا الصدد، يعتبر نقص التمويل، أي رأس المال اللازم لبدء المشروع والتمويل الطويل الأجل، على حد سواء، مشكلة رئيسية تواجه المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم. ويجب طرح السؤال لمعرفة كيف يمكن للاستثمار الأجنبي أن يساعد في حل هذه المشكلة، وما اذا كانت توجد لدى المؤسسات المالية الدولية نوافذ تساعد على تنمية المشاريع في البلدان النامية.

٢٥- وأخيرا، أكد على أن ثمة حاجة الى تعزيز برامج الأونكتاد التدريبية المرتبطة بالمشاريع بغية معالجة نقص المهارات التقنية والادارية في بيئة التبادل التجاري الجديدة. ويجب أن يكون تعزيز القدرات الابتكارية عنصراً مهماً من عناصر هذه البرامج التدريبية.

٢٦- وأكد ممثل هولندا، متحدثا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، على اهتمام الاتحاد الأوروبي بقضية تنمية المشاريع كما أكد للّجنة استعداد الاتحاد الأوروبي للعمل البنّاء من أجل إنجاح هذه الدورة.

٢٧- وقال ممثل تايلند إن حكومته هيّأت بيئة تنافسية من خلال تقليل حماية الصناعات المحلية، وتيسير الضوابط على الاستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية. وستُستخدم الحوافز الضريبية لتشجيع أنشطة القطاع الخاص في مجال البحث والتطوير. وعلاوة على ذلك، تركّز وزارة الصناعة على مسألة نقل الصناعات الى المناطق الريفية، وعلى الاستثمار في المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم والصناعات المنزلية ذات الامكانيات الاقتصادية وذلك بغرض تشجيعها على المشاركة في الاقتصاد الدولي، وتعزيز وتحسين الروابط بين المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم وبين الصناعات الرئيسية.

٢٨- وليس دور الحكومة في تنمية المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم موجّها فقط نحو العرض، أي ما يتعلق بتقديم القروض والتدريب وأنشطة البحث والتطوير، ولكنه يركّز أيضا على حفز الطلب من خلال تشجيع أنشطة التعاقد من الباطن. واللجنة الاستشارية المشتركة بين القطاعين العام والخاص هي الآلية المعنية بالعلاقات بين الحكومة والقطاع الخاص. وتشمل استراتيجية التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص الدعم المقدم للقطاع الخاص في مجال أنشطة البحث والتطوير، وتعزيز تنمية قدرات العاملين على تطبيق التكنولوجيا في القطاع الصناعي، وترتيب الخدمات الرامية الى تيسير تطبيق التكنولوجيا.

٢٩- وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، نظّم الأونكتاد زيارة لتايلند مقترنة بحلقة دراسية عملية لـ٢٥ من رجال الأعمال من البلدان الأفريقية الأقل نموا. وقد أحضروا معهم ١٠٠ اقتراح بمشاريع تجارية واستثمارية، وتفاوضوا على صفقات تجارية وحددوا الفرص التجارية الممكنة والمشاريع الاستثمارية المشتركة. وقد أدى هذا التفاعل بين رجال الأعمال الى حفز الاستثمار على الصعيد الوطني وصعيد المشاريع. وأعرب عن أمله في أن يقوم الأونكتاد بتنظيم المزيد من هذه الأنشطة.

٣٠- ومن شأن تبادل الخبرات القطرية أن يسهم في التعرّف على "أفضل الممارسات" في مجال تنمية المشاريع، التي يمكن للحكومات أن تأخذها في الحسبان لدى صياغة وتنفيذ استراتيجيات تنمية المشاريع. وقال إن حكومته ستواصل التعاون مع الأونكتاد في مجال تنمية المشاريع.

٣١- وقالت ممثلة تركيا إنه ينبغي دعم المشاريع، ولا سيّما المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم، لأنها تضطلع بدور أساسي في خلق فرص العمل وفي الانتاج الصناعي وفي تنمية الصادرات. وأبلغت اللجنة بتدابير دعم وتشجيع المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم التي طبقتها حكومتها في الآونة الأخيرة. وتشمل الحوافز الجديدة تقديم القروض والتمويل للمشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم المستوفاة للشروط، واعفاءها من ضريبة القيمة المضافة ومن الرسوم الجمركية ومن رسوم التمغة.

٣٢- وقال ممثل كوبا إن وفده يؤيّد وجهات النظر العامة المعرب عنها في الوثيقة TD/B/COM.3/2. ذلك أن تنمية المشاريع عامل مهم في عملية التنمية، ولكنها تعتمد أيضا على عوامل أخرى غير مستوى التنمية الاقتصادية للبلد، مثل الاستثمار الأجنبي والموارد الخارجية وسبل الوصول الى التكنولوجيا والأسواق الدولية.

٣٣- وقال إن بلده يولي أهمية كبيرة لمفهوم المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم، ولكن ينبغي ألا يقترن هذا المفهوم بالملكية الخاصة وحدها؛ فمن الممكن أن يشمل أيضا أشكالا أخرى لتنظيم المشاريع، مثل التعاونيات والمشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص والمشاريع العامة. ويعتبر وجود الهياكل الأساسية الملائمة، مثل النقل والنشاط المصرفي والتأمين والاتصالات والمعلومات التجارية، عاملا حاسما في تنمية المشاريع في البلدان النامية.

٣٤- ويمكن أن تؤدي العولمة وتحرير التجارة الى نمو البلدان النامية وتنميتها، شريطة السيطرة على الاتجاهات الحمائية وتفادي استبعاد البلدان النامية من التجارة والتمويل الدوليين. وينبغي ألا تؤدي العولمة الى التدخل في الشؤون الداخلية، وألا يترتب عليها اتخاذ تدابير قسرية أو فرض نماذج للتنمية الاقتصادية قد تؤثر تأثيراً ضاراً على الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. وفي الختام، أعرب عن ثقته في أن اللجنة تستطيع أن تؤدي دوراً رئيسياً في تنفيذ الأهداف المتفق عليها في الأونكتاد التاسع.

٣٥- وقال ممثل مصر إن بلده أنشأ، بغية زيادة فرص العمل من خلال استخدام التمويل المقدم من المانحين، الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يتمثل أحد أهدافه الأساسية في تنمية المشاريع. وفي المرحلة الأولى، كانت البرامج موجهة الى الفقراء، في حين تم، في المرحلة الثانية، توسيع نطاق المجموعات المستهدفة. وتشمل معايير استحقاق المساعدة وجود منتج تتوفر له مقومات الصلاحية الاقتصادية، واستخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا، واشتراك النساء في المشاريع. والوكالات المنفذة للبرنامج هي المنظمات الوطنية التجارية وغيرها من المنظمات غير الحكومية، والاتحادات شبه الحكومية والحكومة نفسها. وقُدّم الدعم للمؤسسات المالية لتغطية كل من المخاطر الائتمانية والادارة المالية، وأولي الاهتمام الى تنفيذ البرنامج في المناطق الريفية وزيادة فرص العمل على الصعيد المحلي. وقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية أيضا الدعم التقني والتدريب والقروض والدعم المؤسسي الى المنظمات غير الحكومية واتحادات المنظمات التجارية. وأخيراً، قدمت الحكومة أيضا حوافز ضريبية لتنمية المشاريع، واستُخدمت وسائط الإعلام لتكوين المفاهيم والأفكار الخاصة بالمشاريع.

٣٦- وأكد ممثل الاتحاد الروسي على أهمية عمل الأونكتاد في مجال استراتيجية تنمية المشاريع. وهذه القضية، الى جانب مسألة القدرة التنافسية الدولية والجوانب الأخرى لتنمية المشاريع، ذات صلة مباشرة بالتنمية في جميع البلدان، خاصة في سياق العولمة وتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية. ويمكن للأونكتاد، وينبغي له، الاضطلاع بدور هام في تشجيع توافق الآراء الدولي على نطاق واسع حول القضايا المتعلقة

بتنمية المشاريع، ولا سيّما المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم، وكذلك في تقديم المساعدة التقنية. وأثنى أيضاً على عمل الأونكتاد التحليلي والعملي الذي يهدف الى مساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على إنشاء خدمات الهياكل الأساسية في مجالات مثل الجمارك والنقل والنشاط المصرفي والتأمين والاتصالات والمعلومات التجارية. وقال إنه ينبغي مواصلة هذا العمل.

٣٧- قال ممثل بولندا إن القطاع الخاص بوجه عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بوجه خاص تضطلع بدور هام في التنمية الاقتصادية لبولندا وتتحمل مسؤولية رئيسية عن تحول الاقتصاد البولندي وأدائه أداءً مرضياً. فقد أوجد القطاع الخاص وظائف جديدة، وهو يوظف حالياً حوالي ٦٠ في المائة من القوة العاملة. وقد أسهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تنمية الأسواق والمنافسة وفي تنمية الأنشطة التي تعد تكميلية لأنشطة المؤسسات الصناعية الكبيرة والقطاع العام.

٣٨- وأكد أن دور الحكومة يتمثل في إيجاد الأوضاع التي تفضي بالمؤسسات التجارية إلى بلوغ مستويات عالية من الانتاجية. كما ينبغي للحكومة تيسير البحث والاستحداث وتشجيع الابتكار. وفيما يتعلق بزيادة قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المنافسة، قال إن حكومته قد اضطلعت بالعديد من التدابير الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك تقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المصدِّرة. أما السياسات الداعمة الأخرى فتتصدى للقيود القانونية والضريبية، ومن بين هذه السياسات إنشاء المؤسسة البولندية لترويج وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفيما يتعلق بتدابير الدعم المالي، فقد أنشئ صندوق لضمان القروض في إطار المصرف الاقتصادي الوطني، وهو يقدم ضمانات ائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. واختتم بيانه بالترحيب بانعقاد الدورة الأولى للجنة بوصفها فرصة جيدة لتبادل الخبرات مع بلدان أخرى.

٣٩- رحب ممثل هنغاريا بموجز برنامج العمل الوارد في الوثيقة TD/B/COM.3/2. غير أنه يشعر بقلق بالغ بشأن جانبين من جوانب الوثيقة. أولهما، أن برنامج العمل يفتقر إلى استراتيجية جيدة التصميم لتعاون الأونكتاد مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومركز التجارة الدولية واليونيدو. وأعرب عن أمله في أن يتم، من أجل الدورة القادمة للجنة، وضع موجز لتوزيع العمل فيما بين هذه المنظمات في ميدان تنمية المشاريع. ورحب بما تم مؤخراً من إنشاء لفرقة العمل المشتركة بين الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٤٠- ومن الجانب الثاني، فقد أعرب عن استيائه بشأن فقرات معينة من الوثيقة TD/B/COM.3/2 لا تولي الاهتمام الواجب للمشاكل المحددة لتنمية المشاريع في مختلف الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. فإن بعض هذه الاقتصادات قد أحرزت بالفعل تقدماً كبيراً في وضع الإطار القانوني والمؤسسي المطلوب لإيجاد اقتصاد سوقي، وأصبحت أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي الاقتصادات الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية، ما زال يتعين إنجاز مهام كبيرة في مجال التحول الاقتصادي. وعليه، فهو يحث الأمانة على إعادة النظر في نص الفقرات ذات الصلة من الوثيقة المذكورة.

٤١- قال ممثل صندوق النقد الدولي إنه يوافق على كثير مما جاء في الوثيقة TD/B/COM.3/2، لكنه أقل حماساً بشأن العديد من النقاط. وهو يؤيد تأييداً قوياً ما ورد في الوثيقة من دعوة إلى إيجاد بيئة متماسكة لوضع السياسات تربط بين السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات القطاعية من جهة وبين الجهود الحثيثة الرامية إلى بلوغ مستوى من التنافسية والإبقاء عليه من جهة أخرى، وهي بيئة تفضي الى

وضع "نظام ابتكاري". كما يقر بالأهمية الأزلية للسياسات الاقتصادية الكلية ويرحب بالتركيز على السياسات الاقتصادية والتنظيمية والضريبية. غير أنه لا يتفق مع تقدير برامج التكيف الهيكلي ويعرب عن تحفظاته بشأن ما قيل من أن برامج التكيف الهيكلي عالمية وموحدة من حيث ما يتعلق فيها بتنمية المشاريع. وفيما يتعلق باختيار الجهات الرابحة، أي القطاعات التي يتعين حمايتها أو توفير الحوافز لها، مع تجنب الجهات الخاسرة، فربما تواجه الحكومات مصاعب في هذا الشأن في البيئة التجارية الجديدة المحررة من القيود.

٤٢- وفيما يتعلق بسرعة الاصلاحات الاقتصادية ومضمون هذه الاصلاحات، قال إن المسألة ليست ضرورة الاختيار بين المعالجة بالصدمات وبين النهج التدريجي، حيث أن هذا التباين بين النهجين ليس أمراً مفيداً بشكل خاص. فالمسألة الحقيقية تتصل بما يلزم فعله، وكيفية ذلك، والإطار الزمني له. ومن الاعتبارات الهامة في هذا الشأن كمية التمويل المتاحة للمساعدة في عملية الاصلاح. وهو يحبذ نهج الخطى السريعة للاصلاح بدلاً من نهج الخطى البطيئة، حيث أنه كلما كانت عملية تحقيق الاستقرار في الإطار الاقتصادي الكلي أسرع، كلما كانت إمكانية استفادة المستثمرين والمدخرين والمستهلكين من الاصلاح أسرع.

٤٣- وتحدث الممثل عن مركز التجارة الدولية فأحاط الاجتماع علماً بما تضطلع به منظمته من أعمال في مجال تنمية المؤسسات التجارية، وأكد ضرورة تجنب الازدواجية وتوخي التكامل والتآزر في عمل الأونكتاد ومركز التجارة الدولية. وقال إن أنشطة مركز التجارة الدولية على صعيدي الشركات والمؤسسات تشكل الأنشطة الأمامية المنطقية فيما يتعلق بأعمال الأونكتاد الخلفية، حيث تشمل هذه الأعمال المسائل المتصلة بالسياسات العامة، والخصخصة والاصلاح، والحوار بين القطاعين العام والخاص، واستراتيجيات تنمية المشاريع. وأوضح أن أنشطة مركز التجارة الدولية تستهدف ترجمة التطورات المتعلقة بالسياسات العامة والاستراتيجيات إلى فرص تجارية فعلية وتمكين المجتمع التصديري من جني منافع تامة من هذه الفرص. هذا النهج التكميلي يوفر نطاقاً كبيراً للتعاون بين المنظمتين، كالتعاون في مجال تعزيز النقاط التجارية وعمليات البرنامج التدريبي في مجال التجارة TRAINFORTRADE (ترينفورترايد). غير أنه، في الوقت ذاته، يتناول برنامج EMPRETEC (إمبريتك) بعض المسائل التي تتناولها أنشطة مركز التجارة الدولية.

٤٤- وقال ممثل بلغاريا إن وفده يؤيد الأفكار الرئيسية والمقترحات البناءة الواردة في الوثيقة TD/B/CON.3/2. وأكد أن الخصخصة وتنمية القطاع العام، لا سيما تنمية المشاريع هما من الأعمدة الرئيسية للسياسة الاقتصادية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وهو يؤيد، في هذا الصدد، التحليل والمقترحات المتعلقة بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والواردة في الوثيقة TD/B/COM.3/2. وقال إن وفده يقر بضرورة وأهمية الاضطلاع بأعمال تحليلية ووضع سياسات عامة في ميدان تنمية المشاريع، لا سيما تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهو يؤيد، في هذا السياق، المقترح الداعي إلى عقد اجتماع لفريق من الخبراء بشأن سياسة تنمية المشاريع.

المرفق الثالث

المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

٤٥- افتتح السيد روبينز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الدورة الأولى للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤٦- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الأولى المعقودة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس:	السيد مانويل دنغو	(كوستاريكا)
نوائب الرئيس:	السيد رانجانا ن. أبيسيكيرا	(سري لانكا)
	السيدة فيولِتّا فونسيكا دي سانابريا	(فنزويلا)
	السيد بشير موسى	(نيجيريا)
	السيد كورّادو ميلِستي فيتريتّي	(ايطاليا)
	السيد بيتكو بايف	(بلغاريا)
المقرر:	السيدة هِذَر بوث دي جيوفاني	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤٧- وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.3/1. وعليه يصبح جدول الأعمال للدورة الأولى على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- المشاريع: القضايا المتعلقة بوضع استراتيجية لتنمية المشاريع

٤- الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية وتقييم الكفاءة في التجارة

٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة وأي إعداد ضروري عن طريق اجتماعات الخبراء

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير اللجنة الى مجلس التجارة والتنمية.

دال- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة وأي إعداد ضروري عن طريق اجتماعات الخبراء

(البند ٥ من جدول الأعمال)

[يستكمل]

هاء- مسائل أخرى

(البند ٦ من جدول الأعمال)

[يستكمل حسب الاقتضاء]

واو- اعتماد تقرير اللجنة الى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٧ من جدول الأعمال)

[يستكمل]

[سيرفق بالتقرير موجز للرئيس يتناول النقاط الرئيسية للمناقشات غير الرسمية.]